



Distr.: General
25 October 2010
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة الاستثنائية الثانية

بون، ١٦-١٨ شباط/فبراير ٢٠١١

البندان ٢(أ) و٣ من جدول الأعمال المؤقت

إعادة صياغة عمل لجنة العلم والتكنولوجيا وفقاً للخطة وإطار العمل الاستراتيجيين

للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)

تقييم تنظيم المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

نتائج المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

تقييم تنظيم المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ونتائجه

مذكرة من الأمانة

موجز

قرر مؤتمر الأطراف، في مقرره ١٣/م أ-٨، أن يُنظَّم مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا كل دورة عادية مقبلة للجنة في شكل يغلب عليه طابع المؤتمر العلمي والتقني، بالتنسيق مع مؤسسة رائدة/اتحاد رائد مؤهل من أصحاب الخبرة الفنية في الموضوع ذي الصلة الذي يختاره مؤتمر الأطراف. وقرر مؤتمر الأطراف في مقرره ١٨/م أ-٨ أن يكون الموضوع ذو الأولوية الذي يتعين أن تناوله لجنة العلم والتكنولوجيا وفقاً للمقرر ١٣/م أ-٨ هو "رصد وتقييم التصحر وتردي الأراضي على المستويين البيوفيزيائي والاجتماعي - الاقتصادي من أجل دعم اتخاذ القرارات في مجال إدارة الأراضي والمياه".

وقد اختار مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا اتحاد علم الأراضي الجافة لأغراض التنمية (Dryland Science for Development) ليكون الاتحاد المشارك في تنظيم المؤتمر العلمي الأول للاتفاقية، الذي عُقد في بوينس آيرس في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، خلال الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف. وأسفرت المناقشات التي جرت في المؤتمر عن ١١ توصية علمية رئيسية.

وطلب مؤتمر الأطراف في مقرره ١٦/م أ-٩ من الأمانة أن تضع تقييماً متعمقاً لتنظيم المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وذلك بالتشاور مع المجموعات الإقليمية. وطلب مؤتمر الأطراف، في مقرره ٢٣/م أ-٩، إلى مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا أن يتشاور مع الأطراف والمجموعات الإقليمية من أجل استعراض نتائج المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وتعرض هذه الوثيقة التوصيات التي أصدرها خبراء التقييم المستقلون المعينون لتقييم تنظيم المؤتمر العلمي الأول للاتفاقية. وربما تود لجنة العلم والتكنولوجيا النظر في هذه التوصيات وتقديم التوجيهات اللازمة لإعداد وتنظيم المؤتمرات العلمية المقبلة للاتفاقية، بما في ذلك المؤتمر العلمي الثاني.

كما تحتوي هذه الوثيقة على موجز لنتائج دراسة استقصائية تشاورية أُجريت لجمع آراء البلدان الأطراف وملاحظاتها بشأن نتائج المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية مكافحة التصحر. وربما تود لجنة العلم والتكنولوجيا مواصلة استعراض هذه النتائج وتحديد الأولويات ومناقشة كيفية تنفيذها.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٢-١	أولاً - معلومات أساسية عامة.....
٦	٣٧-١٢	ثانياً - تقييم تنظيم المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.....
٦	١٤-١٢	ألف - إجراءات تقييم تنظيم المؤتمر.....
٧	٣٧-١٥	باء - التوصيات المنبثقة من تقييم تنظيم المؤتمر.....
١١	٩٣-٣٨	ثالثاً - تقييم نتائج المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.....
١٢	٤٧-٤٤	ألف - إجراءات تقييم نتائج المؤتمر.....
١٢	٩٣-٤٨	باء - النتائج.....
٢٤	٩٥-٩٤	رابعاً - الاستنتاجات.....

أولاً - معلومات أساسية عامة

١ - قرر مؤتمر الأطراف، في مقرره ١٣/م أ-٨، فيما يخص كل دورة عادية مقبلة للجنة العلم والتكنولوجيا، ما يلي:

(أ) أن يقوم مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا بتنظيمها في شكل يغلب عليه طابع المؤتمر العلمي والتقني، بالتشاور مع مؤسسة رائدة/اتحاد رائد مؤهل وصاحب خبرة فنية في الموضوع ذي الصلة الذي يختاره مؤتمر الأطراف؛

(ب) أن تركز كل دورة على موضوع واحد محدد يقرره مؤتمر الأطراف مسبقاً ويكون متصلاً بتنفيذ الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية)؛

(ج) أن تتيح الدورة، فيما يتعلق بالموضوع ذي الأولوية، التفاعل مع المندوبين، وتضع توصيات وتقدمها، إضافة إلى قيام المؤسسة الرائدة/الاتحاد الرائد بتقديم تقرير إلى مؤتمر الأطراف؛

(د) أن تشمل الدورة عروضاً مقدمة من المؤسسات الأخرى، والاتفاقيات البيئية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والأفراد ذوي الخبرة في الموضوع ذي الصلة، على نحو ما يقرره مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا بالتشاور مع المؤسسة الرائدة/الاتحاد الرائد، على أن يتم توجيه دعوة على المستوى العالمي، بما يتيح كل الفرص الممكنة لتقديم مساهمات من جميع المناطق؛

٢ وقرر مؤتمر الأطراف، في مقرره ١٨/م أ-٨، أن يكون الموضوع ذو الأولوية الذي تتناوله لجنة العلم والتكنولوجيا وفقاً للمقرر ١٣/م أ-٨ هو "رصد وتقييم التصحر وتردي الأراضي على المستويين البيوفيزيائي والاجتماعي - الاقتصادي من أجل دعم اتخاذ القرارات في مجال إدارة الأراضي والمياه".

٣ - وكما ورد في الوثيقة ICCD/CST(S-1)/3، قرر مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا اختيار اتحاد مؤسسات ووضع الاختصاصات، ووافق على محتوى الدعوة إلى إبداء الاهتمام (<www.unccd.int/science/docs/call_expression_of_%20interest.pdf>).

٤ - واختار مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، في اجتماعه المعقود في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، اتحاد علم الأراضي الجافة لأغراض التنمية (Dryland Science for Development (DSD)) ليكون الاتحاد المشارك في تنظيم المؤتمر العلمي الأول للاتفاقية في إطار الدورة التاسعة للجنة. ويضم اتحاد علم الأراضي الجافة لأغراض التنمية خمس مؤسسات وشبكات بحثية هي: الشبكة الأوروبية لبحوث مكافحة التصحر، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمعهد الدولي للبحوث المتعلقة بمحاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة، ومركز

البحوث المشترك للمفوضية الأوروبية - المعهد المعني بالبيئة والاستدامة، والشبكة الدولية المعنية بالمياه والبيئة والصحة التابعة لجامعة الأمم المتحدة.

٥ - ويرد تقرير بشأن تنظيم المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الوثيقة ICCD/COP(9)/CST/2/Add.2.

٦ - وقد جمع اتحاد علم الأراضي الجافة لأغراض التنمية أموالاً للإعداد للمؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك مساهمات عينية. وجمعت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالتشاور مع مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، موارد مالية إضافية لدعم حضور المراسلين المعنيين بالعلم والتكنولوجيا من البلدان النامية والبلدان المؤهلة غير المنضمين إلى أحد وفود الدول الأطراف في الاتفاقية للمشاركة في المؤتمر العلمي للاتفاقية. وسعى اتحاد علم الأراضي الجافة والأمانة إلى جمع تبرعات من البلدان الأطراف والمنظمات لتمكين ٥٠ عالماً مسجلاً من البلدان النامية والمؤهلة وعشرة متكلمين رئيسيين من المشاركة في المؤتمر.

٧ - واقترح اتحاد علم الأراضي الجافة تشكيل ثلاثة أفرقة عاملة لمعالجة الأوجه الثلاثة للموضوع:

(أ) الوجه ١ - الطرق المتكاملة لرصد وتقييم عمليات التصحر/تدهور الأراضي والعوامل المحركة لها؛

(ب) الوجه ٢ - رصد وتقييم الإدارة المستدامة للأراضي؛

(ج) الوجه ٣ - رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي: إدارة المعارف والمؤسسات والاقتصاد.

٨ - وأعدّ كل فريق عامل كتاباً أبيض عن جانب معين، يشمل التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة. وحضعت هذه الكتب البيضاء لتنقيح واسع النطاق من خلال مشاورات عالمية جرت عبر الإنترنت من ٢٢ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ومن ١٦ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ثم قدمت الكتب البيضاء ونوقشت في المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٩ - وقد عُقد المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بوينس آيرس في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، خلال الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف. وأسفرت المناقشات التي دارت في المؤتمر عن ١١ توصية علمية رئيسية ترد في الوثيقتين ICCD/COP(9)/CST/INF.2 و ICCD/COP(9)/CST/INF.3.

١٠ - وطلب مؤتمر الأطراف، في مقرره ١٦/م-أ-٩، إلى الأمانة أن تجري تقييماً متعمقاً لتنظيم المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وذلك بالتشاور مع المجموعات الإقليمية.

١١ - وطلب مؤتمر الأطراف، في مقرره ٢٣/م أ-٩، إلى مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا أن يتشاور مع الأطراف والمجموعات الإقليمية من أجل استعراض نتائج المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

ثانياً - تقييم تنظيم المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

ألف - إجراءات تقييم تنظيم المؤتمر

١٢ - وفقاً للقرار ١٦/م أ-٩، ناقش مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، في اجتماعه المعقود في ٢-١ آذار/مارس ٢٠١٠ كيفية تقييم تنظيم المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفق على اتخاذ خطوات للمتابعة.

١٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠، تم تعيين خبري تقييم مستقلين لتقييم وتقدير عملية التحضير للمؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وطابعه والنتائج التي يمكن أن يخلص إليها ولتقديم توصيات بشأن الإعداد للمؤتمر العلمي المقبل. ويمكن الاطلاع على اختصاصات هذا الفريق على العنوان التالي في شبكة الإنترنت: www.unccd.int/secretariat/vacancies/docs/ToR_webpage_format_final.pdf. ويرد في ما يلي الغرض من التقييم:

- (أ) تقييم مدى كفاية العملية المتبعة في اختيار اتحاد المؤسسات لتحقيق أهداف المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- (ب) تقييم مدى كفاية الطابع المعتمد وعملية التحضير لتحقيق أهداف المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- (ج) تقييم مدى قدرة المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على استخدام الخبرة العلمية اللازمة، وعلى التوصل إلى نواتج علمية سليمة يستنير بها صناع القرار.

١٤ - وقد استخدم خبرا التقييم المستقلان الأساليب التالية في عملية التقييم:

- (أ) أُجريت مقابلات وجهاً لوجه ومقابلات هاتفية في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٠ مع أعضاء اتحاد علم الأراضي الجافة لأغراض التنمية، ومكتب لجنة العلم والتكنولوجيا والأمانة المشاركين بصورة مباشرة في التحضير للمؤتمر؛
- (ب) أُعدت دراسات استقصائية عبر الإنترنت باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية استهدفت المشاركين في المؤتمر، ورؤساء الدورات، وجهات الاتصال الوطنية، وأعضاء اتحاد علم الأراضي الجافة لأغراض التنمية، ومكتب لجنة العلم والتكنولوجيا،

والأمانة بهدف الحصول على تقييمهم الخاص. وأُتيحت عينات من الدراسة الاستقصائية على شبكة الإنترنت عن الفترة ١٠-٢٨ أيار/مايو، ويمكن الاطلاع عليها في صفحة (العلوم) (Science) من موقع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر^(١)؛

(ج) أُجري في نيسان/أبريل - أيار/مايو استعراض مكثبي شامل من حيث النوع والكم للوثائق المذكورة أدناه:

'١' مقررات مؤتمر الأطراف وتقارير دورات لجنة العلم والتكنولوجيا (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩)

'٢' الوثائق المتعلقة بإجراءات التحضير

'٣' قوائم المشاركين والعلماء المعنيين

'٤' الكتب البيضاء وكتاب ملخصات عروض أفرقة البحث أثناء الدورات

'٥' التحليلات التوليفية والتوصيات التي أصدرها المؤتمر

'٦' أعمال المؤتمر

'٧' تعليقات المشاركين المقدمة إلى اتحاد علم الأراضي الجافة والأمانة قبل المؤتمر وبعده

'٨' ورقات استعراض النظراء

باء - التوصيات المنبثقة من تقييم تنظيم المؤتمر

١٥ - حلل خبيراً التقييم المستقل نتائج الدراسة الاستقصائية والمقابلات واستعراضات الوثائق وأعداً تقريراً نهائياً يمكن الاطلاع عليه في صفحة (Science) (علوم) من موقع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر^(٢).

١٦ - واستناداً إلى التقييم والمعلومات الواردة من مختلف الجهات المعنية (الأمانة واتحاد علم الأراضي الجافة لأغراض التنمية ومكتب لجنة العلم والتكنولوجيا والبلدان الأطراف والمشاركين في المؤتمر، إلخ)، أصدر خبيراً التقييم المستقل التوصيات التالية من أجل إدخال تحسينات على عملية التحضير للمؤتمرات المقبلة.

(١) انظر <www.unccd.int/science/menu.php>.

(٢) انظر <www.unccd.int/science/menu.php>.

١- تنظيم المؤتمر

١٧- ينبغي أن يقدم مؤتمر الأطراف إلى الأمانة توجيهات واضحة ومحددة بشكل جيد حول النتائج المتوقعة من المؤتمر، وحول كيفية نقل المعرفة المكتسبة في المؤتمر إلى الأمانة ولجنة العلم والتكنولوجيا والبلدان الأطراف. كما ينبغي تحديد العملية التي يتعين استخدامها ونوع المتابعة المتوقعة.

١٨- وينبغي أن تكون لدى الأمانة لجنة توجيهية للمؤتمرات لتنسيق تنظيم المؤتمر والعمل بشكل وثيق مع البلد المضيف، والمؤسسة/الاتحاد الذي يتم اختياره لتنظيم المؤتمر، وأصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء.

١٩- وينبغي أن يكون لدى الأمانة إطار زمني واضح ومحدد بشكل جيد لتنظيم المؤتمر، يشمل المعالم الرئيسية.

٢- الأطر الزمنية المقترحة والتمثيل الجغرافي

٢٠- ينبغي أن يُعقد المؤتمر مرة كل سنتين، خلال السنوات الفاصلة بين دورات مؤتمر الأطراف، لإتاحة الوقت الكافي لإعداد التوصيات التي يتعين على مؤتمر الأطراف أن يتناولها في دورته التالية. وعقد المؤتمر في الفترة الفاصلة بين دورتين، والأفضل في أعقاب دورة لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، يضمن مشاركة العلماء ويتيح فرصة جيدة لمشاركة صناع القرار.

٢١- وطابع المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وافٍ ومناسب وينبغي اعتماده في المؤتمرات المقبلة، مع بعض التغييرات في توقيت النواتج. وينبغي أن تتاح للأفرقة العاملة مدة ستة أشهر لإعداد مشاريع التقارير وتقديمها مما يتيح للأوساط العلمية بشكل عام الإسهام فيها. وينبغي أن تنجز الأفرقة العاملة تقاريرها قبل انعقاد المؤتمر بثلاثة أشهر. وينبغي أن يكون المؤتمر، في طابعه، عبارة عن جلسة عامة تليها اجتماعات للأفرقة الفرعية (الأفرقة العاملة) المشكّلة على أساس مواضيع المؤتمر. وينبغي تكريس الجلسة الختامية للمؤتمر للنظر في التقارير التي تتضمن التوصيات الصادرة عن كل فريق من الأفرقة العاملة.

٢٢- وينبغي أن تسعى الأمانة إلى تعزيز إسهام ومشاركة المناطق المتضررة وإلى تحقيق توازن إقليمي خلال مرحلة التحضير للمؤتمر، وكذلك خلال المؤتمر نفسه. ويمكن لذلك أن يسهم في مساعدة الأفرقة العاملة التي تجتمع قبل المؤتمر في معالجة قضايا البلدان الأطراف المتضررة والفرص المتاحة أمامها.

٢٣- وينبغي أن تنشئ الأمانة لجنة علمية للمؤتمر مؤلفة من علماء يمثلون مختلف المناطق لتناول موضوعات المؤتمر وإجراءاته. وينبغي أن تكون فترات عضوية أعضاء هذه اللجنة العلمية متداخلة وتتراوح بين ٣ و ٥ سنوات حتى يتم نقل المعلومات والخبرات من مؤتمر إلى آخر. وينبغي أن تعمل هذه اللجنة بصفة استشارية مع مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا وأن تقدم إسهامات للمؤتمرات المقبلة.

٢٤- وينبغي عقد المؤتمر في منطقة مختلفة كل مرة وعلى أساس تناوبي. وينبغي أن يتخذ مؤتمر الأطراف قراراً حول مكان عقد المؤتمر على الأقل فيما يتعلق بالمؤتمرين التاليين، مما يعطي البلدان المستضيفة الوقت الكافي للتحضير للمؤتمر.

٣- المؤسسة الرائدة المنظمة/الاتحاد الرائد المنظم

٢٥- ينبغي أن تكون لدى المؤسسة الرائدة/الاتحاد الرائد الذي/التي اختير (ت) لتنظيم المؤتمر خبرة في تنظيم المؤتمرات العلمية. وينبغي أن يكون/تكون لديه/لديها اختصاصات واضحة تبين بالتفصيل أهداف المؤتمر وما يُتَظَر منه.

٢٦- وينبغي الإعلان عن اختيار المؤسسة/الاتحاد المكلف بتنظيم المؤتمر القادم في نهاية المؤتمر الحالي. وسيُتَاح ذلك للمؤسسة/الاتحاد سنتين للإعداد للمؤتمر.

٢٧- وينبغي أن تتمتع المؤسسة الرائدة المختارة/الاتحاد الرائد المختار لتنظيم المؤتمر بميكل واضح للإدارة وتراتب المناصب يُبين في اقتراحها/اقتراحه، مع تحديد الشخص المخول للدخول في اتفاق تعاقدي نيابة عن المؤسسة/الاتحاد. ومن شأن ذلك أن ييسر التواصل مع لجنة العلم والتكنولوجيا والأمانة واللجنة التوجيهية للمؤتمر والبلد المضيف، وأن ييسر توقيع عقد بين الأمانة والمنظمة المختارة دون تأخير.

٢٨- وينبغي أن تكون قنوات الاتصال بين الأمانة والمؤسسة المكلفة/الاتحاد المكلف بتنظيم المؤتمر واضحة ومسؤوليات التواصل محددة تحديداً جيداً لتسهيل عملية صنع القرار. وينبغي أن تيسر اللجنة التوجيهية للمؤتمر هذه الاتصالات.

٤- مشاركة العلماء والتمويل

٢٩- يجب التفكير جيداً في توقعات التمويل وآلياته وإبلاغ المؤسسة/الاتحاد المسؤول عن تنظيم المؤتمر بها في الوقت المناسب كي يتسنى جمع الأموال ودعم المشاركين من البلدان المتضررة. وينبغي، لهذه الغاية أن تبيّن اختصاصات المؤتمر التالي جميع احتياجات جمع الأموال، فضلاً عن المؤهلات المطلوبة من المؤسسة الرائدة/الاتحاد الرائد والمعالم الرئيسية مع تواريخ الاستحقاق.

٣٠- وينبغي وضع قائمة بالبلدان التي تحتاج لتمويل المشاركين منها، كما ينبغي تحديد آليات التمويل ومسؤوليات جمع الأموال في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يتم جمع الأموال قبل المؤتمر بوقت كاف لضمان مشاركة الممثلين المؤهلين (العلماء وصناع القرار) من المناطق المتضررة.

٣١- وينبغي أن تشجع الأمانة مشاركة العلماء من ذوي الخبرة في قضايا تدهور الأراضي والتصحر. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون المؤتمر بمثابة فرصة لبناء القدرات. وينبغي تشجيع العلماء الشباب على المشاركة في الأعمال التحضيرية السابقة للمؤتمر وفي المؤتمر نفسه.

٥ مضمون المؤتمر

٣٢- ينبغي ألا تكون المواضيع التي سيتم تناولها في المؤتمر والكتب البيضاء والورقات التي يستعرضها النظراء والعروض التي تقدم في المؤتمر واسعة للغاية بحيث يؤدي ذلك إلى الاقتصار على مناقشة عامة للغاية، بل وينبغي أن تركز على قضايا تدهور الأراضي والتصحر المتعلقة بموضوع المؤتمر وبمواضيعه الفرعية، وكذلك على اقتراح استجابات محددة لمشاكل تدهور الأراضي والتصحر ذات الصلة برسالة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وينبغي أن يسفر المؤتمر عن وضع توصيات محددة يمكن تقديمها إلى مؤتمر الأطراف لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

٣٣- وينبغي أن تتاح نواتج المؤتمر، مثل كتاب الملخصات، والتوصيات، والكتب البيضاء، والورقات التي يستعرضها النظراء، والتقارير النهائي في غضون فترة معقولة. وينبغي أن تُبين هذه الشروط في وثيقة الجدول الزمني للمؤتمر.

٣٤- وينبغي أن يشارك في التحضير للمؤتمر علماء من ذوي الخبرة في مواضيع المؤتمرات. وينبغي اتباع نهج الفريق العامل في المؤتمرات التي ستُعقد في المستقبل لأنه نهج جيد. ومع ذلك، ينبغي أن يتاح للأفرقة العاملة مزيد من الوقت لإعداد تقاريرها وتوزيعها على جمهور أوسع للتعليق عليها قبل المؤتمر.

٦- التواصل مع الصحافة

٣٥- ينبغي إعداد رسالة موحدة ومتسقة بشأن قضايا محددة لتعميمها على الصحافة، وذلك بالتعاون مع جميع الجهات المعنية.

٣٦- وينبغي الاستعانة بأعضاء مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، وجهات الاتصال، والعلماء للتحدث إلى الصحافة في نقاط محددة. وينبغي أن توضع هذه النقاط بالتنسيق الوثيق بين الأمانة ولجنة العلم والتكنولوجيا والمؤسسة الرائدة/الاتحاد الرائد.

٧- التقييم العام لتنظيم المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

٣٧- رأى خبيرا التقييم المستقل أن طابع المؤتمر العلمي هو آلية جيدة لمعالجة المسائل العلمية، لكنها ليست الآلية الأفضل لمعالجة القضايا على المدى الطويل، فهي لا توفر الاستمرارية. والمطلوب هو آلية مستقلة - وسيط علمي نزيه - مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لإتاحة الاستمرارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وإتاحة مشاركة أوسع من جانب الأوساط العلمية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تعزز هذه الآلية "ثقافة العلوم" في إطار الاتفاقية وتحافظ على النهج العلمي في حل مشاكل تدهور الأراضي والتصحر في الأجل الطويل.

ثالثاً - تقييم نتائج المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

٣٨- طلب مؤتمر الأطراف في مقرره ٢٣/م أ-٩ من مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا التشاور مع الأطراف ومع المجموعات الإقليمية لاستعراض نتائج المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٣٩- واتفق مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، في اجتماعه المعقود في آذار/مارس ٢٠١٠، على الشروع في إجراء دراسة استقصائية تشاورية من أجل جمع الآراء والتصورات بشأن التوصيات الرئيسية الإحدى عشرة للمؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي ترد في الوثيقة ICCD/COP(9)/CST/INF.3. واتفق مكتب اللجنة كذلك على التواصل مع الأطراف والمجموعات الإقليمية من خلال جهات الاتصال الوطنية.

٤٠- وفي منتصف أيار/مايو ٢٠١٠، وبالاتفاق مع مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، أصدرت الأمانة استبياناً بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة أرسلته إلى جهات الاتصال الوطنية. وطرح في الأسئلة الثلاثة التالية فيما يخص كل توصية من التوصيات الإحدى عشرة المنبثقة عن المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية مكافحة التصحر:

(أ) ما هي النقاط الواردة في هذه التوصية التي يميل بلدكم إلى تأييدها لتعزيز عمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؟

(ب) كيف تقيّمون هذه التوصية من حيث أهميتها وتوقيتها (بالنسبة إلى برنامج عمل لجنة العلم والتكنولوجيا)؟

'١' هامة جداً وملحة

'٢' مناسبة، لكن يمكن تأجيلها

'٣' تنفيذها هامشي و/أو غير ملح

(ج) هل لديكم أي تعليقات و/أو نصائح محددة ترغبون في تقديمها فيما يتعلق بهذه التوصية؟

٤١- ودُعيت البلدان الأطراف إلى التعبير عن آرائها في موعد أقصاه ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، بلغات عملها إذا كان ذلك مناسباً.

٤٢- وبناء على طلب مكتب اللجنة خلال اجتماعه المعقود في ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه، وجهت وحدات التنسيق الإقليمي رسالة تذكير في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لزيادة فرص ارتفاع معدلات الاستجابة. وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، أرسلت الأمانة رسالة بالبريد الإلكتروني إلى جميع جهات الاتصال الوطنية بخصوص تمديد الموعد النهائي لتقديم التعليقات حتى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠. وأما الإجابات الواردة بعد ذلك التاريخ فلم تدرج في التحليل.

٤٣ - وقد وردت من البلدان الأطراف التالية حتى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ ردود أُدرجت في التحليل: الأرجنتين، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إكوادور، ألمانيا، إيطاليا، البرازيل، بنما، بنين، بوتان، ترينيداد وتوباغو، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، السلفادور، سلوفاكيا، السنغال، سوريا، سويسرا، صربيا، الصين، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الكاميرون، الكونغو، لبنان، ليسوتو، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، النرويج، نيبال، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن.

ألف - إجراءات تقييم نتائج المؤتمر

٤٤ - بالنظر إلى أن التوصيات الرئيسية الإحدى عشرة مترابطة و/أو تستند إلى بعضها البعض إلى حد ما، فقد صُنفت إلى ثلاثة مواضيع على النحو التالي:

(أ) الموضوع ١ - استراتيجيات رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والإدارة المستدامة للأراضي: التوصيات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧ و ١٠؛

(ب) الموضوع ٢ - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر باعتبارها صكاً ذا حجية علمية فيما يتعلق بالتصحر وإنشاء آليات التبادل الشبكي: التوصيات ٨ و ٩ و ١١؛

(ج) الموضوع ٣ - أوجه التآزر في المجالات المتعلقة بالتصحر وتغير المناخ والتنوع البيولوجي: التوصية ٥.

٤٥ - وفيما يتعلق بكل توصية، تمت معالجة الردود على السؤالين (أ) و(ج) الواردين في الفقرة ٤٠ من حيث النوعية، في حين أن الردود على السؤال (ب) المتعدد الاختيارات عولجت من حيث الكمية.

٤٦ - وكان الاتجاه العام في الردود على السؤالين (أ) و(ج) هو اقتباس عبارة مختارة مباشرة من التوصية كوسيلة للإشارة إلى عناصر في التوصية يميل المحبون إلى تأييدها، أو بيان أن المحيب يبذل بالفعل جهوداً لتنفيذ التوصية، أو اقتراح سبل للمضي قدماً نحو تنفيذ التوصية بفعالية أكبر.

٤٧ - وصُنفت الردود على السؤالين (أ) و(ج) وقُيِّمت نوعياً في إطار المواضيع الثلاثة الواردة في الفقرة ٤٤.

باء - النتائج

٤٨ - أجاب عن الأسئلة ما مجموعه ٤٣ من البلدان الأطراف البالغ عددها ١٩٢ (٢٢ في المائة) (انظر الجدول ١).

الجدول ١
ردود البلدان بحسب المنطقة

المنطقة	عدد الردود
أفريقيا	١٠
آسيا	١١
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١٠
أوروبا الغربية	١٠
أوروبا الشرقية	٢
المجموع	٤٣

٤٩- وبين الجدول ٢ ملخصاً للردود على السؤال (ب). ولم تقدم تسعة بلدان من أصل البلدان الثلاثة والأربعين تقييمات لبعض التوصيات، وبالتالي فإن الجميع في هذا الجدول ليست دائماً ٤٣. ورأت معظم البلدان جميع التوصيات باستثناء التوصية ٩ 'هامية جداً وملحة'، فيما اعتبر نصف البلدان التوصية ٩ "مناسبة لكن يمكن تأجيلها". واعتبر حوالي ثلث المجيبين التوصيات ٥ و٧ و١٠ "مناسبة لكن يمكن تأجيلها" (٣٠ و٣٩ و٣٦ في المائة، على التوالي).

الجدول ٢
تقييم التوصيات من حيث أهميتها وتوقيتها

التوصية ١	التوصية ٢	التوصية ٣	التوصية ٤	التوصية ٥	التوصية ٦	التوصية ٧	التوصية ٨	التوصية ٩	التوصية ١٠	التوصية ١١	
٤١	٣٢	٣٧	٢٩	٢٧	٣١	٢٤	٣٢	١٨	٢٣	٢٥	هامية جداً
٢	١١	٤	١٢	١٣	٩	١٦	٧	٢٠	١٤	٧	هامية
صفر	صفر	١	١	٢	٢	١	٢	٢	١	٩	هامشية
٤٣	٤٣	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤١	٤١	٤٠	٣٨	٤١	المجموع

١- الموضوع ١- استراتيجيات رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والإدارة المستدامة للأراضي: التوصيات ١ و٢ و٣ و٤ و٦ و٧ و١٠:

التوصية ١

ينجم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بحسب تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، عن تفاعلات بشرية - بيئية دينامية و مترابطة في نظم الأراضي، حيث يعني

مصطلح الأراضي المائي والتربة والنباتات والبشر - مما يتطلب إطاراً علمياً صارماً للرصد والتقييم لا يزال غائباً حتى الآن

٥٠ - أشار حوالي نصف المقيمين إلى الحاجة إلى إطار علمي صارم لرصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وأعرب بعض البلدان عن استعداد لتأييد التسليم بوجود حاجة إلى نموذج جديد لفهم عوامل البيئة البشرية المعقدة والمتراصة التي تسبب بالتصحر وتدهور الأراضي. ولوحظ أن كما متزايداً من الأدبيات يدعم هذه التوصية ويبين أن البشر جزء لا يتجزأ من مشكلة التصحر ومن جهود تخفيف حدتها، على النحو الموجز في الفصل ٣ من مشروع الكتاب الأبيض^(٣) الصادر عن الفريق العامل الأول التابع لاتحاد علم الأراضي الجافة لأغراض التنمية.

٥١ - وأشار بعض البلدان إلى أن نظام الرصد والتقييم ينبغي أن يكون مجدياً من الناحيتين التقنية والمالية، وينبغي تصميمه مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأطراف النامية حيث يمكن أن يشكل النقص في الموارد المالية والبشرية والتقنية عقبة أمام تنفيذ هذه التوصية. وأعرب عن بعض الشواغل حول كيفية ترجمة هذا القرار من الناحيتين العمليتين والسياسية. وشدد أيضاً على ضرورة دعم هذه التوصية بأدلة على النسب الإيجابية للتكاليف/الفوائد من الاستثمار في مجال الرصد والتقييم.

٥٢ - ولاحظ بعض البلدان أن وضع مجموعة دنيا من المؤشرات يمكن أن يشكل نقطة انطلاق في تقييم الآثار المترتبة على تنفيذ الاتفاقية. وأشارت هذه البلدان إلى ضرورة أن تنظر لجنة العلم والتكنولوجيا في هذه التوصية الأولى عند تنقيح مجموعة مؤشرات الأثر التي قبلت مؤقتاً في الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف. وينبغي دعم المجموعة المنقحة من هذه المؤشرات بإطار منطقي مناسب، كما ينبغي أن تشمل المؤشرات البيوفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية على السواء.

٥٣ - واعترف نحو ١٣ في المائة من المقيمين بالتقدم الذي أحرزه مشروع تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة في رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف على الصعيد العالمي والوطني والمحلي.

التوصية ٢

لكي يكون الرصد والتقييم واقعيين بما فيه الكفاية ومستنيرين في ضوء هذا التعقيد، لا بد أن تُستخدم فيهما مجموعة واسعة من المنهجيات التحليلية، وأن تُستخلص الدروس المستفادة منهما بأشكال مفيدة لصناع القرار من خلال نماذج التقييم المتكامل

Draft white paper of DSD working group 1 "Integrated methods for monitoring and assessing (٣) desertification/land degradation processes and drivers", Version 2, 19 August 2009. See <dsd-consortium.jrc.ec.europa.eu/documents/WG1_White-Paper_Draft-2_20090818.pdf>

٥٤- وافق حوالي نصف عدد المجهيين موافقة تامة على الاقتباس الوارد في هذه التوصية بأكمله وأعربوا عن تأييدهم له.

٥٥- ومع ذلك، أعرب بعض البلدان عن تحفظات على استخدام نماذج التقييم المتكامل. فبينما سلّمت هذه البلدان بأن نمذجة التصحر هي أداة مفيدة لتحسين فهم المشكلة ووضع سيناريوهات بديلة لأغراض صنع القرار، فقد اعتبرتها نشاطاً بحثياً لم يصبح بعد تقنية ناضجة لدعم عملية صنع القرار. واقترح بعض المجهيين تطبيق عملية من مرحلتين: ينبغي أولاً أن يكون نظام الرصد والتقييم قائماً على منهجيات كمية وتحليلية بصورة سليمة؛ ويمكن بعد ذلك تطبيق نماذج التقييم المتكاملة الملائمة. وتمشياً مع هذا الاقتراح، أشار بعض البلدان، كما هو مبين في هذه التوصية، إلى أن "الرصد والتقييم المستنديين إلى مجموعة دنيا من المؤشرات قد يشكّلان فقط نقطة انطلاق إلى تقييم الآثار الواسعة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر"، وأن "مجتمع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ينبغي أن يزيد استفادته تدريجياً من المجموعة الكاملة للأساليب التحليلية المتاحة"^(٤). وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تبدأ لجنة العلم والتكنولوجيا النظر في كيفية التنفيذ العملي لهذا التحول نحو تقييم أكثر دقة.

٥٦- واقترح بعض البلدان أن تعطي لجنة العلم والتكنولوجيا الأولوية للبدايل الموجودة مثل مشروع تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة الذي سبق لمؤتمر الأطراف أن نظر فيه، بدلاً من البحث عن منهجيات تحليلية جديدة.

التوصية ٣

إن القرارات العامة بشأن استخدام الأراضي وإدارة الأراضي تُتخذ على المستويين الوطني ودون الوطني، ولذا يجب أن تكون الاستراتيجية العالمية للرصد والتقييم التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر متوافقة ومتآزرة مع جهود الرصد والتقييم على هذين المستويين

٥٧- أيد معظم المجهيين مبدأ النهج التشاركي التصاعدي بوصفه سمة لازمة لتلبية الاحتياجات السياسية الفورية الوطنية ودون الوطنية للحصول على معلومات عن حالة واتجاه التصحر/تدهور الأراضي. وينبغي تفضيل نظم الرصد التي جُمعت من مصادر وطنية على النظم المجمعة دولياً. ومع ذلك، أقر هؤلاء المجهيون بالحاجة إلى توفر حد أدنى من معايير أو مستويات الاتساق من أجل التمكن من إجراء المقارنات وإتاحة الإدماج الفعال والمستين للنتائج على المستوى الإقليمي و/أو العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترح بعض البلدان ضرورة أن تستند النظم الوطنية للرصد والتقييم على منهجية مقبولة تماماً توصي بها لجنة العلم والتكنولوجيا وتكون متسقة مع "الاستراتيجية". كما شدد أحد البلدان على أهمية دعم

(٤) الوثيقة ICCD/COP(9)/CST/INF.3، الفقرة ١٥.

مبادرات منها مثلاً المبادرات التي وضعها مرصد الصحراء الكبرى والساحل والتي تهدف إلى مساعدة البلدان على وضع نظم وطنية للرصد والتقييم تُنسق على المستوى الإقليمي.

٥٨- وأيد المخبون فكرة وضع الاتفاقية لاستراتيجية عالمية للرصد والتقييم تكون متوافقة ومتآزرة مع الاستراتيجيات على المستويين الوطني ودون الوطني. وينبغي أن يستند تصميم الاستراتيجية العالمية إلى استعراض التجارب القائمة على جميع المستويات. ومن شأن ذلك أن يتماشى مع النهج التصاعدي لاتفاقية مكافحة التصحر. ومع ذلك، اعترض بلد واحد قائلاً إن هذه الاستراتيجية العالمية لا يمكن أن تنتج عن مجرد تجميع للاستراتيجيات الوطنية لأن أهدافها مختلفة. واقترح بلد آخر النظر في هذه التوصية أيضاً خلال عملية تنقيح مجموعة مؤشرات الأثر.

التوصية ٤

لا بد من الإدارة المستدامة للأراضي لتنفيذ المهمة الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المتمثلة في مكافحة التصحر؛ وبالتالي، ينبغي إدماج رصد وتقييم الإدارة المستدامة للأراضي في صلب عملية رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٥٩- أيد معظم المخبين الفكرة القائلة إن الإدارة المستدامة للأراضي حاسمة الأهمية في تنفيذ المهمة الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ولإدارة المستدامة للأراضي دور هام أيضاً في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في المناطق الجافة. ولذلك، أيد هؤلاء المخبون أيضاً التوصية القائلة بضرورة إدماج رصد وتقييم الإدارة المستدامة للأراضي إدماجاً كاملاً في صلب عملية رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وقال أحد البلدان إن رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف لا ينبغي أن يركز فقط على الحالة والآثار بل ينبغي أن يركز أيضاً على القوى المحركة والضغط والاستجابات؛ وتمثل الإدارة المستدامة للأراضي رداً على مشاكل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وحالاً لها. وفي سياق هذه الفكرة، لاحظ بلد آخر أن من شأن إدماج رصد وتقييم الإدارة المستدامة للأراضي أن يحول التركيز من تبيان مشاكل رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف لصانعي السياسات إلى عرض الحلول الممكنة لتسهيل عملية صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، شدد بعض المخبين على الحاجة إلى استخدام نهج تشاركي في رصد وتقييم الإدارة المستدامة للأراضي، وإنشاء بوابة إلكترونية لتبادل المعارف، والاستفادة من المعارف المحلية.

٦٠- وأشار بعض البلدان إلى ضرورة مراعاة هذه التوصية في عملية تنقيح مجموعة مؤشرات الأثر. وقد أُدرج بالفعل مؤشر متعلق بالإدارة المستدامة للأراضي (المؤشر التاسع: الأراضي في إطار الإدارة المستدامة للأراضي) في مجموعة مؤشرات الأثر التي قُبلت مؤقناً في الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف (المقرر ١٧/م أ-٩، المرفق الأول)، لكن بعض المخبين شددوا على الحاجة إلى تحديد منهجية واضحة ومناسبة.

٦١- وبينما وافق بعض البلدان على التوصية المتعلقة بضرورة أن يكون رصد وتقييم الإدارة المستدامة للأراضي مدججاً بالكامل في صلب عملية رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، فقد رأت هذه البلدان أن الآثار المترتبة على هذا الإدماج ينبغي أن توضح. وأشار أحد البلدان إلى أن الإدماج الكامل لرصد وتقييم الإدارة المستدامة للأراضي في صلب عملية رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف هدف معقد وصعب وطويل الأجل. وأرجع ذلك جزئياً إلى صعوبات في تعريف الإدارة المستدامة للأراضي، التي تعتمد بالنسبة لقطعة معينة من الأرض على عدد كبير من العوامل، كثير منها (مثل تغير المناخ والتكنولوجيا والهياكل الأساسية الاجتماعية والسياسية) عوامل دينامية. وبناء على ذلك، اعتبر هذا البلد أن التنفيذ الفوري العالمي لهذه التوصية من خلال مؤشرات الأثر غير ممكن على ما يبدو. كما اقترح بلد آخر اتباع نهج من مرحلتين، حيث تُعطى الأولوية لتحديد العناصر الأساسية التي تشكل الأساس العلمي الضروري، ثم إدماج رصد وتقييم الإدارة المستدامة للأراضي في مرحلة لاحقة.

٦٢- وأشار بعض البلدان إلى ضرورة زيادة التركيز على الإجراءات الهادفة إلى تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي وتقليل التركيز على الرصد والتقييم. ورأى أحد البلدان أن تمويل مشاريع التنمية التشاركية المحلية والإقليمية يمكن أن يساعد في تخصيص أراضٍ يملكها المزارعون أو البلدية لتنفيذ مشاريع تجريبية فيها ونقل المعارف والمهارات اللازمة لدعم الإدارة المستدامة للأراضي.

٦٣- وأشار بلد آخر إلى أن العديد من المبادرات، مثل الدراسة العالمية لنهج وتكنولوجيات الحفظ ومشروع تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة، عملت على إدماج رصد وتقييم الإدارة المستدامة للأراضي في صلب عملية رصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛ وبالتالي فإن هذه التوصية لا تعكس مساهمة كبيرة من جانب المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

التوصية ٦

لمساعدة صناع القرار في تحديد الأولويات، ينبغي أن يؤدي الرصد والتقييم إلى جمع المعلومات المتعلقة بالتكلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وبفوائد الإدارة المستدامة للأراضي. وينبغي استكشاف الدور المحتمل للنمذجة الاقتصادية في تطوير الآليات السياسية التي يمكن أن تسهل اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي

٦٤- يميل معظم المحييين إلى تأييد الفكرة القائلة إن توفير المعلومات عن تكاليف التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وعن فوائد الإدارة المستدامة للأراضي، وتقييم تكاليف القيام بالعمل مقابل تكاليف عدم القيام به، هو أمر أساسي لدعم عملية صنع القرار وإعطاء هذه

القضايا وزناً سياسياً أكبر. وأشار أحد البلدان إلى أن اقتصاديات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف قد أهملت لفترة طويلة لسببين رئيسيين - عدم كفاية البيانات وضعف الأساس المفاهيمي للاقتصاد البيئي، وإن كان يجري التغلب جزئياً على هذه المشكلة الأخيرة من خلال تطوير وقبول مفاهيم مثل مفهوم خدمات النظم الإيكولوجية ورأس المال الطبيعي. وشدد بعض البلدان على الدور الذي سيضطلع به المؤتمر العلمي الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تنفيذ هذه التوصية. ومن المتوقع أن يساعد المؤتمر العلمي الثاني في حشد جهود الأوساط العلمية وصناع السياسات لدعم هذه القضية لأنه سيتناول موضوع "التقييم الاقتصادي للتصحر، والإدارة المستدامة للأراضي وقدرة تأقلم المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة" (المقرر ١٦/م أ-٩، الفقرة ٤).

٦٥ - واعترف بعض البلدان بأهمية النمذجة الاقتصادية في صنع القرارات المالية. وأكد أحد البلدان أن النمذجة أمر ضروري بسبب عدم وجود موارد كافية لجمع وتحليل الحجم المطلوب من البيانات على المستوى الوطني والمستويات الأوسع. وشدد بلد آخر على الحاجة إلى ضمان أن تراعي النمذجة الاقتصادية القيمة الإيكولوجية مراعاةً تامة، لأن التقليل من شأنها قد يؤدي إلى تضليل صناع القرار. وأشارت ثلاثة بلدان إلى ضرورة وضع قاعدة تشريعية فعالة لإتاحة الوصول إلى الموارد المالية اللازمة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٦٦ - وأكد بعض البلدان أهمية تنظيم أنشطة التدريب وبناء القدرات في مجالات الاقتصاد البيئي، وعلم الاجتماع البيئي، ووضع النماذج والمؤشرات.

٦٧ - ودعا بعض البلدان الأخرى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى استخلاص الدروس من "اقتصاديات تغير المناخ. استعراض ستين^(٥)" والآثار المتوقعة لـ "دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي"^(٦).

التوصية ٧

ينبغي أن يستفيد الرصد والتقييم من إدارة المعارف في تحفيز التآزر التقييم بين المصادر المختلفة للخبرات عبر مختلف المستويات والنطاقات الزمانية والمكانية، وفي أوساط اجتماعية ومؤسسات وتخصصات علمية وقطاعات إنمائية مختلفة

٦٨ - أيد معظم البلدان هذه التوصية، على الرغم من أن بعضاً منها رأى أنها إما عامة جداً وغير واضحة فيما يتعلق بكيفية الاستفادة من إدارة المعارف في عملية الرصد والتقييم، أو

(٥) يمكن الاطلاع على الوثيقة على شبكة الإنترنت على العنوانين التاليين:

<<http://webarchive.nationalarchives.gov.uk>> و<www.hm-treasury.gov.uk/stern_review_report.htm>.

(٦) انظر <www.teebweb.org>.

أنها ليست واقعية دائماً وصعبة التنفيذ. واقترح أحد البلدان النظر إلى هذه التوصية كهدف طويل الأجل.

٦٩- وأكد معظم البلدان أهمية تطبيق نهج متعدد القطاعات ومتعدد التخصصات. وأشار بعض البلدان إلى ضرورة تشجيع تبادل المعارف والخبرات، بما في ذلك المعارف التقليدية بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والأوساط العلمية والجهات المحلية الفاعلة على مستوى الاتفاقية وعلى الصعيد الوطني. وأشار أحد البلدان إلى ضرورة أن تضطلع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، من خلال هيئاتها الفرعية، بدور قيادي في تيسير تبادل العلوم النظرية والتطبيقية والتكنولوجية، خصوصاً فيما يتعلق بالرصد والتقييم. وأشار بلد آخر إلى الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الشبكات التي تعالج قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف بوصفها وسطاء في تبادل المعارف، واقترح إشراكها، فضلاً عن المنظمات والوكالات المتخصصة العاملة على معالجة مختلف جوانب التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، في عملية تنقيح مؤشرات الأثر. ودافع مجيب آخر عن استخدام الخبرات والمعارف المكتسبة بالفعل من خلال الدراسة العالمية لنهج وتكنولوجيات الحفظ/مشروع تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة ومواصلة العمل مع هذه الشبكات، بناءً على هذه الاستثمارات والأدوات المتاحة بالفعل بدلاً من البحث عن غيرها. وفيما يتعلق بالمستوى الوطني، اقترح مجيب آخر إنشاء شبكة وطنية للرصد والتقييم تضم جامعات ومؤسسات بحثية وقطاعات مستهدفة، ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص. وأشار بضعة مجيبين إلى أهمية إشراك القطاع الخاص؛ وقالوا إن بذل المزيد من الجهود في إشراك القطاع الخاص في تمويل البحوث التطبيقية والمتعددة التخصصات في قطاعات المياه والطاقة والغذاء يمكن أن يساعد في التخفيف من مشاكل تمويل برامج البحوث التطبيقية والمتقدمة.

٧٠- ورأى أحد المجيبين أن من العوامل الهامة في الاستخدام الفعال للأنظمة في إدارة المعارف، ما يشمل تحديد النظم المناسبة، وبناء الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة (داخل الوكالات والبلدان). واقترح بلد آخر، في الإطار نفسه، تنظيم حلقات عمل مواضيعية ودورات تدريبية لاستخدام نتائج المشاريع ذات الصلة في عملية الرصد والتقييم.

٧١- وأكد أحد البلدان أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤتمرات العلمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تعزيز تبادل المعارف والخبرات.

التوصية ١٠

من أجل وضع المبادئ حيز التطبيق العملي، ينبغي تنظيم وتنفيذ أعمال دورية لرصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف/الإدارة المستدامة للأراضي وآليات إنذار مبكر على أساس بروتوكولات موحدة متفق عليها وسياسات لإتاحة الوصول إلى البيانات، بهدف تحقيق التوافق مع الجهود الأخرى في مختلف أنحاء العالم والحد من الازدواجية في الجهود

- ٧٢- يميل معظم المجهين إلى تأييد هذه التوصية، لكن بعض البلدان أعرب عن تحفظات أو قدم اقتراحات بشأن كيفية تنفيذها.
- ٧٣- وفيما يتعلق باستخدام البروتوكولات الموحدة المتفق عليها، أشار أحد البلدان إلى ضرورة وضع البروتوكولات بتوافق الآراء بين البلدان الأطراف. وأشار بعض البلدان الأخرى إلى أن البيئات الجغرافية والإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة تتطلب بروتوكولات إقليمية/وطنية محددة.
- ٧٤- وقال أحد البلدان إن سياسة إتاحة الوصول إلى البيانات ينبغي أن تكون متسقة مع السياسات الحكومية ومع الاتفاقات ذات الصلة.
- ٧٥- وعلى مستوى التطبيق، أعرب بعض المجهين عن وجهات نظر مختلفة. إذ أشار بعض البلدان إلى ضرورة تنفيذ أعمال دورية لرصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف/الإدارة المستدامة للأراضي وآليات إنذار مبكر على جميع المستويات (العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية)؛ لكن مجيئين آخرين أكدوا أن أكثر المستويات ملائمة في تطبيق هذه الآليات هي المستوى الوطني ثم المستوى الإقليمي في نهاية المطاف، الأمر الذي يضمن التوافق مع الأوضاع المحلية الخاصة.
- ٧٦- وشدد بعض المجهين على أهمية الاستفادة من الآليات القائمة. ورأى أحد البلدان أن من شأن إرساء التعاون الإقليمي، فضلاً عن التعاون مع المنظمات الدولية، أن يؤدي إلى تسريع تنفيذ هذه التوصية وزيادة الكفاءة في تنفيذها. واقترح بلد آخر عملية على مراحل تبدأ بعدد من التجارب على الصعيد الإقليمي يليها تطوير نظام قوي بما يكفي لتنفيذ التوصية بالكامل؛ ومن شأن هذا النهج أن يتيح اختبار النظام وتصحيح أي قصور عند ظهوره.
- ٧٧- وفيما يتعلق بإنشاء نظام مراقبة خاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أي نظام عالمي لمراقبة الأراضي الجافة^(٧)، ذكر أحد البلدان الحاجة إلى مزيد من المعلومات حول دور هذا النظام وأدائه المحتملين، وأشار كذلك إلى أهمية مناقشة ضرورة هذا النظام ومدى ملاءمته وقيمتها المضافة فيما يتعلق بالمبادرات القائمة على مستوى لجنة العلم والتكنولوجيا.
- ٧٨- ورأى أحد البلدان أن هذه التوصية تكرر التوصيات ١ و٧ و٨. وسأل بلد آخر عن مدى ارتباط هذه التوصية بالتوصيات ١ و٢ و٣، وعن كيفية التنسيق والتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. واستفسر البلد نفسه أيضاً عن كيفية ضمان الصلات بين الآلية الاستشارية المقترحة في التوصية ٩ وآلية الرصد والتقييم.

(٧) الوثيقة ICCD/COP(9)/CST/INF.3، الفقرة ٧٨.

٢- الموضوع ٢- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بوصفها صكاً ذا حجّة علمية بشأن التصحر وإنشاء آليات للتبادل الشبكي: التوصيات ٨ و ٩ و ١١

التوصية ٨-

سوف يعزز تقاسم المعارف والأدوات والأساليب المحلية والعلمية الرصد والتقييم ويدعم القدرات البشرية والمؤسسية

٧٩- يميل معظم الجييين إلى تأييد هذه التوصية. وهم يؤكدون أن هذه التجربة قد تشكل أساساً لإنشاء شبكة إقليمية ودون إقليمية.

٨٠- وشدد بعض البلدان على أهمية تبادل المعارف المحلية فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي والتعلم من أفضل الممارسات، وعلى الحاجة إلى الاستفادة من المعارف المحلية باستخدام أساليب فعالة من حيث التكلفة أو الاستفادة من النهج القائمة مثل الدراسة العالمية لنهج وتكنولوجيات الحفظ. ولاحظ أحد البلدان أن مشروع تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة، بما في ذلك إنشاء فرق متعددة التخصصات، يستحق المزيد من التقدير من حيث المساهمات الكبيرة التي تقدمها الأوساط العلمية.

٨١- وشدد حوالي ربع الجييين على الحاجة إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية إلى جانب تطوير الشراكات الإقليمية والدولية. وأكد أربعة بلدان صعوبة تنفيذ هذه التوصية. وفي هذا السياق، رأى بلدان آخرون أن ثمة حاجة إلى بروتوكول لتوفير التوجيه فيما يتعلق بتبادل المعلومات وضمان حماية البيانات بفرض قيود خاصة بالملكية.

التوصية ٩

يتطلب تنسيق ونشر المعارف والمنهجيات الجديدة للنهج المتكاملة فيما يتعلق بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف/الإدارة المستدامة للأراضي إنشاء آلية استشارية علمية دولية مستقلة ومتعددة التخصصات تشمل (ولكن لا تقتصر) على الرصد والتقييم، مع قنوات واضحة للنظر في ما تقدمه من مشورة في صنع القرارات في إطار الاتفاقية

٨٢- هذه هي التوصية الوحيدة التي ينظر إليها نصف الجييين على أنها مناسبة لكن يمكن تأجيلها. وبينما سلّمت عدة بلدان بالحاجة إلى تنسيق ونشر المعارف والمنهجيات الجديدة للنهج المتكاملة فيما يتعلق بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف/الإدارة المستدامة للأراضي، فقد أعربت عن تحفظات أو قدمت اقتراحات بشأن وضع آلية استشارية علمية دولية مستقلة ومتعددة التخصصات.

٨٣- وأشار أحد البلدان إلى أن هذه الآلية لن تتمكن من تقديم مساهمة قيّمة إلا إذا عملت بشكل مستقل عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وكان توجهها علمياً بحتاً.

يبد أن بلداناً أخرى شددت على الحاجة إلى أن تكون هذه الآلية مدججة في لجنة العلم والتكنولوجيا أو تتعاون معها تعاوناً وثيقاً. ورأى بعض المجهين أن هذه الآلية يمكن أن تُبنى على أساس الطرائق المتاحة لتوفير المشورة العلمية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مثل لجنة العلم والتكنولوجيا، وقائمة الخبراء، والمؤتمرات العلمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٨٤- وشدد بعض البلدان على ضرورة تجنب زيادة العبء على الاتفاقية وتكرار الجهود المبذولة من قبل لجنة العلم والتكنولوجيا، أو عن طريق الآليات الحكومية الدولية القائمة لتقديم المشورة العلمية خارج إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أو المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة اتباع الإجراءات اللازمة في إنشاء هذا المنهاج، من أجل الدعوة إلى أخذ قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في الاعتبار وضمان أن يضم المنهاج بين أعضائه خبراء في قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٨٥- وأعرب بعض المشاركين عن الحاجة إلى معلومات أكثر تفصيلاً عن عملية إنشاء هذه الآلية، وكذلك عن خاصيتها وولايتها وأهدافها ومدى شرعيتها. وعلى نفس المنوال، أشار بعض المجهين إلى المقرر ١٨/م-٩، الذي طلب فيه مؤتمر الأطراف من لجنة العلم والتكنولوجيا إجراء تقييم في دوريتها القادمتين لكيفية تنظيم تقديم مشورة علمية دولية متعددة التخصصات، على أن تؤخذ في الحسبان الحاجة إلى ضمان الشفافية والتوازن الجغرافي والنظر في خيارات لتحديد قنوات متفق عليها من أجل بحث المشورة في إطار عملية الاتفاقية.

٨٦- وأشيراً أيضاً إلى التمويل المحتمل لهذه الآلية، إذ أقر سبعة بلدان بالنطاق المحدود للتنفيذ بسبب قيود الميزانية. وأقروا أيضاً بالحاجة إلى توافر إرادة سياسية قوية لتنفيذ هذه الآلية.

التوصية ١١

سيستفيد مجتمع الاتفاقية من آليات الربط الشبكي في مجال العلوم التي تعزز فعالية الوصول إلى مجموعة المعارف والخبرات العالمية الكثيرة ولكن المشتتة في مجال التصحر وتدهور الأراضي والجفاف/الإدارة المستدامة للأراضي، واستخدام تلك المجموعة وتبادلها

٨٧- وافقت تسعة بلدان موافقة تامة على هذه التوصية. واعتبر معظم المجهين آلية الربط الشبكي في مجال العلوم أداة مفيدة لجمع وتقييم البيانات والمعارف الحالية بفعالية أكبر. وأظهرت تجربة أحد البلدان، في الواقع، أن شبكة رسمية من العلماء يمكنها جمع وتوليف مجموعات متباينة (لكن ذات صلة) من البيانات تملكها وكالات مختلفة داخل بلد ما، للإبلاغ عن التغيرات في المناطق الجافة. وقدمت بلدان أخرى أمثلة عن شبكاتها القائمة بوصفها أدوات محتملة لتنفيذ هذه التوصية.

٨٨- وفيما يتعلق بالخبرة والموارد البشرية اللازمة لتنفيذ هذه التوصية، اقترح ستة بلدان تعزيز مهام جهات الاتصال الوطنية، واعتبار الخبراء الواردة أسماؤهم في القائمة الشبكة الأساسية للتبادل العلمي، وتنظيم حلقات دراسية إقليمية وعالمية حول المواضيع الأساسية، وإنشاء مقاصة وبوابة شبكية واتحاد/فريق خبراء على المستوى الوطني لتبادل المعلومات ونشرها.

٨٩- ولم يؤيد بلد واحد فقط إنشاء هذه الآلية من جانب الأمانة أو بشكل مستقل، لأنه يعتقد أنه من غير الواضح أن تكون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هي الهيئة الأكثر فعالية لتنظيم هذه الآلية. ولهذا السبب، يؤيد هذا البلد، بدلاً من ذلك، الجهود الفعالة من حيث التكلفة لزيادة الاتصال الشبكي وأنواع التواصل الأخرى، بما في ذلك الحاجة إلى تشجيع تطوير الشبكات القائمة بالفعل مثل الشبكة الأوروبية لبحوث مكافحة التصحر. وطلب بلد آخر المزيد من التوضيح بشأن التعريف الدقيق لـ "شبكة الشبكات" المذكورة في الفقرة ٨٢ من الوثيقة ICCD/COP(9)/CST/INF.3، مثل نوع ولاية هذه الآلية ومدى شرعيتها بالمقارنة مع الأدوات العلمية القائمة.

٩٠- وأشارت تعليقات إضافية إلى لجنة العلم والتكنولوجيا فقيل إنها تعطي الأولوية لإنشاء شبكات علمية، وتنظم مؤتمرات علمية خلال اجتماعاتها، وإلها كيان رائد يمكنه تنفيذ هذه التوصية بطريقة فعالة من حيث التكلفة تتيح الوصول إلى جميع الأطراف. وبهذا المعنى، اعتُبرت الاتفاقية المؤسسة القادرة على توليد تعاون طويل الأمد وعلى عقد اجتماعات مع الخبراء أو المعاهد على المستويين الإقليمي والوطني بشأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف مع التركيز على المقرر ١٨/م-٩ بوصفه الأساس لأي منظمات وآليات ربط شبكي في المستقبل.

٣- الموضوع ٣- أوجه التآزر بين مجالات التصحر وتغير المناخ والتنوع البيولوجي: التوصية ٥

التوصية ٥

ينبغي أن يشمل رصد وتقييم مجال التصحر وتدهور الأراضي والجفاف/الإدارة المستدامة للأراضي جمع المعلومات التي تربطه بمجال تغير المناخ والتنوع البيولوجي، والقضايا الأخرى المتعلقة بالأراضي التي هي محور تركيز الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

٩١- أشارت الغالبية العظمى من البلدان - تأييداً لهذه التوصية - إلى أهمية وجدوى مراعاة المعلومات المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي فيما يتعلق بالأثر التآزري الذي تنطوي عليه اتفاقيات ريو دي جانيرو لمعالجة قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ومع ذلك، شدد بعض البلدان على ضرورة أن تركز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

على مهمتها الأساسية أكثر من تركيزها على تحقيق آثار تآزرية، وضرورة تجنب الازدواجية في أنشطة البرامج أو الآليات الاستشارية الأخرى في إطار اتفاقيات ريو.

٩٢- وأشار بعض البلدان إلى أن هذه التوصية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار عملية تنقيح مجموعة مؤشرات الأثر. وبينما أقر أحد المهيمنين بأن مؤشرين من مؤشرات الأثر المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ واردة في المجموعة التي قبلها مؤقتاً مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة (المقرر ١٧/م أ-٩، المرفق الأول، المؤشر سابعاً: التنوع البيولوجي النباتي والحيواني، وعاشراً: مخزونات الكربون فوق الأرض وتحتها)، فقد أشار إلى الحاجة إلى تحديد المؤشرات الأخرى التي تستخدمها اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي يمكن أن تسهم إسهاماً مباشراً في المجال الذي تغطيه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٩٣- وأدلي بما يلي من تعليقات إضافية و/أو قدم ما يلي من مشورة فيما يتعلق بهذه التوصية: وضع تدابير/متطلبات جمع البيانات فيما يتعلق برصد وتقييم التصحر وتدهور الأراضي والجفاف/الإدارة المستدامة للأراضي؛ والتركيز على بعض مشاريع الاتحاد الأوروبي المخصصة لقاعدة بيانات المعلومات (مثل البيانات الجغرافية) للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة؛ وزيادة تيسير وصول البلدان النامية إلى بيانات السواتل عن طريق تزويدها بالمهارات التقنية اللازمة؛ والنظر في الاستخدامات التقليدية للأرض والموارد المائية وأنشطة التحريج في المجتمعات المحلية.

رابعاً - الاستنتاجات

٩٤- قد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا في النظر في التوصيات الصادرة عن خبيري التقييم المستقلين بشأن تنظيم المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وفي تقديم التوجيه في إعداد وتنظيم المؤتمرات العلمية المقبلة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك المؤتمر العلمي الثاني. ولهذا الغاية، قد تود لجنة العلم والتكنولوجيا أيضاً أن تأخذ في الحسبان الوثيقة ICCD/CST(S-2)/3 التي تتضمن تقريراً عن التقدم المحرز في عملية التحضير للمؤتمر العلمي الثاني حتى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٩٥- وقد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا كذلك في تحديد الأولويات من بين نتائج المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية مكافحة التصحر، وفي التوصية بكيفية تنفيذها.